

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي البنك الأهلي ش.م.ع.ق.

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

مقدمة

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول الوصف الذي أجراه مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للبنك الأهلي ش.م.ع.ق. ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهم جميعاً بـ "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

مسؤوليات مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بالحوكمة

إن مجلس إدارة البنك مسؤول عن إعداد تقرير الإدارة المرفق حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية والذي يغطي على الأقل متطلبات المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ("النظام").

يعرض مجلس الإدارة، في قسم حوكمة المجموعة من التقرير السنوي، تقرير الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، والذي يتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية فيما يتعلق بعمليات القروض والسلف للعملاء، وودائع العملاء، والخزانة، والاستثمار، والموارد البشرية، وكشوف الرواتب، والتمويل التجاري، وإعداد التقارير المالية، والإفصاحات؛
- أهداف الرقابة، وهي تحديد المخاطر التي تهدد تحقق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط التي تعمل بشكل فعال بهدف تحقيق الأهداف المعلنة للرقابة؛ و
- تحديد ثغرات الرقابة ونقاط الضعف، وكيفية علاجها، والإجراءات الموضوعية لمنع أو تخطي تلك الثغرات.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع الضوابط المالية الداخلية والحفاظ عليها استناداً إلى المعايير المقررة في إطار العمل الصادر عن لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريداوي ("إطار عمل لجنة المؤسسات الراعية").

تشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ وتشغيل والمحافظة على الضوابط المالية الداخلية الكافية التي، في حال عملها بفعالية، سوف تضمن سير الأعمال بشكل منتظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات المجموعة؛
- حماية موجودات المجموعة؛
- منع واكتشاف حوادث الاحتيال والخطأ؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك القانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء تأكيد معقول حول مدى ملاءمة وصف مجلس الإدارة ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للعمليات الأساسية للمجموعة" المعروض في تقرير الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف، وذلك استناداً إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها.

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي البنك الأهلي ش.م.ع.ق. - تنمة

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية - تنمة

مسؤولياتنا - تنمة

لقد قمنا بأعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "ارتباطات التأكيد غير المتعلقة بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم عرضه بصورة عادلة وأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة، من كافة النواحي الجوهرية، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف.

إن ارتباط التأكيد الذي يهدف إلى إصدار رأي تأكيد معقول حول وصف العمليات والضوابط الداخلية وتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة يتطلب القيام بإجراءات للحصول على أدلة حول نزاهة عرض وصف العمليات والضوابط الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل تلك الضوابط. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بالضوابط الداخلية للتقارير المالية، فيما يتعلق بجميع العمليات الهامة، ما يلي:

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية لجميع العمليات الهامة؛
- تقييم مدى خطورة وجود نقاط الضعف الجوهرية؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة الداخلية وتنفيذها وفعاليتها بناءً على تقييم المخاطر.

تعتبر العملية هامة إذا كان الخطأ الواقع بقصد أو بغير قصد في المعاملات أو المبالغ المدرجة في البيانات المالية يتوقع بصورة معقولة أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض أعمال هذا الارتباط، العمليات التي تم تحديدها كعمليات هامة هي القروض والسلف للعملاء، وودائع العملاء، والخزانة، والاستثمار، والموارد البشرية، وكشوف الرواتب، والتمويل التجاري، وإعداد التقارير المالية، والإفصاحات.

خلال قيامنا بأعمال الارتباط، حصلنا على فهم للمكونات التالية لنظام الرقابة الداخلية:

- | | |
|---|--|
| <p>١. بيئة الرقابة</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ النزاهة والقيم الأخلاقية ○ الالتزام بالكفاءة ○ مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ○ فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل ○ الهيكل التنظيمي ○ تحديد الصلاحيات والمسؤوليات ○ سياسات وإجراءات الموارد البشرية <p>٢. تقييم المخاطر</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ الأهداف على مستوى المجموعة ○ الأهداف على مستوى العمليات ○ تحديد وتحليل المخاطر ○ إدارة التغيير | <p>٣. أنشطة المراقبة</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ السياسات والإجراءات ○ الأمن (التطبيقات والشبكات) ○ إدارة تغيير التطبيق ○ استمرارية الأعمال / النسخ الاحتياطي ○ الاستعانة بمصادر خارجية <p>٤. المعلومات والاتصالات</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ جودة المعلومات ○ فعالية الاتصال <p>٥. المراقبة</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ المراقبة المستمرة ○ التقييمات المنفصلة ○ الإبلاغ عن أوجه القصور |
|---|--|

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي البنك الأهلي ش.م.ع.ق. - تتمة

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية - تتمة

مسؤولياتنا - تتمة

تتضمن الإجراءات المختارة والمستندة على حكمنا الشخصي، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل سواء نتيجة لاحتيايل أو خطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضاً تقييم المخاطر التي قد تنتج إذا كان وصف مجلس الإدارة للعمليات وضوابط الرقابة الداخلية غير معروض بصورة عادلة أو أن الضوابط لم يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بصورة فعالة لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية المعروض في قسم حوكمة الشركات من التقرير السنوي.

يتضمن ارتباط التأكيد من هذا النوع أيضاً تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة أهداف الرقابة الواردة في تقرير مجلس الإدارة، ويشمل كذلك تنفيذ أي إجراءات أخرى تعتبر ضرورية في مثل هذه الظروف. باعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء نتيجتنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة.

تعريف الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمؤسسة هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن الرقابة الداخلية على التقارير المالية لأي مؤسسة تشمل السياسات والإجراءات التي:

- ١) تتعلق بحفظ السجلات التي تعكس بدقة ونزاهة، وبتفاصيل معقولة، المعاملات والتصرف في موجودات المؤسسة؛
- ٢) توفر تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها حسب الضرورة لضمان إعداد بيانات مالية متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وأن فواتير ونفقات المؤسسة لا تتم إلا بترخيص من إدارة المؤسسة؛ و
- ٣) توفر تأكيد معقول حول المنع أو الاكتشاف الفوري لحالات الاختلاس أو الاستخدام أو التصرف غير المصرح به لموجودات المؤسسة بما قد يؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية ويتوقع بشكل معقول أن يؤثر على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود الضمنية

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، مع الأخذ في الاعتبار خصائص الموضوع والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

ونظراً للقيود الضمنية للضوابط الداخلية على التقارير المالية، بما في ذلك احتمالية التواطؤ أو تجاوز الإدارة لضوابط الرقابة، قد تحدث أخطاء مادية نتيجة لاحتيايل أو خطأ دون اكتشافها. ولذلك فإن الضوابط الداخلية على التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو إعداد التقارير بشأنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً باستيفاء أهداف الرقابة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التوقعات بشأن أي تقييم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للفترات المستقبلية تكون معرضة لمخاطر أن تصبح تلك الضوابط غير مناسبة في حال تغيرت الظروف أو لم يتم الاستمرار على نفس درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتفعيلها خلال الفترة المشمولة بتقريرنا التأكيدي لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور في الضوابط الداخلية على التقارير المالية كانت موجودة قبل تاريخ تفعيل هذه الضوابط.

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي البنك الأهلي ش.م.ع.ق. - تتمة

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية - تتمة

القيود الضمنية - تتمة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الشركات لتطبيق الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق هذه الإجراءات وتفسيرهم لهدف كل إجراء وتقييمهم لكيفية تنفيذ إجراء الالتزام بشكل فعال، وفي بعض الحالات قد لا يتضمن تقييم الإجراءات الاحتفاظ بمستندات تدقيق كافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الالتزام قد تتبع أفضل الممارسات التي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن بلد لآخر، وبالتالي فهي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

في سياق قيامنا بأعمال الارتباط، التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) ("IESBA")، والتي تأسست على مبادئ النزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية، والعناية الواجبة، والسرية، والسلوك المهني، والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. ولقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين.

تقوم شركتنا بتطبيق المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم (1)، وبالتالي فإن لدينا نظام شامل لمراقبة الجودة يشمل السياسات والإجراءات الموثقة الخاصة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في قسم حوكمة الشركة في التقرير السنوي للبنك، ولكنها لا تتضمن تقرير الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتقريرنا حوله.

إن نتيجتنا حول تقرير الإدارة بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لا يتضمن المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها. لقد تم تعييننا من قبل البنك لتقديم تقرير تأكيد محدود منفصل حول تقرير مجلس الإدارة بشأن الالتزام بالقانون الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (5) لعام ٢٠١٦، والذي تم تضمينه في المعلومات الأخرى.

فيما يتعلق بارتباطنا بشأن تقرير الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى أعلاه، وعند القيام بذلك، الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهرياً مع تقرير الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال أعمال الارتباط، أو أنها تبدو كأخطاء جوهريّة.

تقرير التأكيد المستقل

إلى السادة مساهمي البنك الأهلي ش.م.ع.ق. - تتمة

تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية - تتمة

المعلومات الأخرى - تتمة

في حال توصلنا، بناءً على الأعمال التي قمنا بها، إلى وجود خطأ جوهري في المعلومات الأخرى التي تم تزويدنا بها قبل تاريخ تقريرنا هذا، فإنه يتحتم علينا الإبلاغ عن تلك الأخطاء بالمعلومات الأخرى في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب الإبلاغ عنه بهذا الشأن في تقريرنا.

عند قراءتنا بالكامل لقسم حوكمة الشركة من التقرير السنوي، وفي حال توصلنا إلى وجود خطأ مادي به، فإن علينا حينها التواصل مع الأشخاص المكلفين بالحوكمة حول هذا الأمر.

النتائج

بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:

أ) تقرير الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام المجموعة المصمم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣؛ و

ب) الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بفعالية كافية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريديواي (COSO).

عن إرنست ويونغ

زياد نادر
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٥٨
التاريخ: ٢٢ فبراير ٢٠٢٤
الدوحة - دولة قطر

